استراتيجيات التصنيع في ظل اقتصاد الميزة التنافسية المستدامة

أ.د بن حمود سكينة
جامعة الجزائر 03، الجزائر
lmpeconomique@gmail.com

د. مسعودى محمد
جامعة الوادي، الجزائر
Mohammed35401@hotmail.com

Manufacturing strategies in an economy of sustainable competitive advantage

ملخص:

لقد فرض منطق اقتصاد المعرفة والمزايا التنافسية على العديد من الدول ومن بينها الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها الصناعية التي لا تتماشى والتطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تتفاعل بقوة مع غيرها من التطورات العالمية والإقليمية ومن ثمة تؤثر على الصناعة بشكل متزايد. هذا ما جعلنا نستعرض استراتيجيات التصنيع التى تعطي لقطاع الصناعة التحديثات اللازمة لمواكبة التغيرات السريعة في ظل اقتصاد المزايا التنافسية ومن ثمة تضمن استدامة قدرتها التنافسية محليا ودوليا.

الكلمات المفتاح: إحلال الواردات، استراتيجيات التصنيع، الاعتماد على الذات، السلاسل العالمية.

Résumé :

Nous devons imposer la logique de la connaissance et avantages compétitifs sur l'économie de nombreux pays et l'Algérie reconsidérer les stratégies industrielles qui ne correspondent pas aux évolutions technologiques rapides et qui interagissent fortement avec d'autres évolutions mondiales et régionales et qui affectent l'industrie de plus en plus conséquente. Ce est ce que nous a fait nous examinons les stratégies d'industrialisation qui donnent l'industrie les mises à jour nécessaires pour faire face aux changements rapides de l'économie dans le cadre des avantages compétitifs et donc d'assurer la pérennité de leur compétitivité à la fois localement et internationalement**.**

Mots clés : stratégies d'industrialisation, substitution d'importation, l'autonomie, les chaînes mondiales**.**

المقدمة:

يعتبر التصنيع شرطا ضروريا لتحسين تنافسية الاقتصاد عامة والصناعة خاصة في أي دولة، والمقصود بالتصنيع هنا هو الصناعة التحويلية حيث أصبح من أهم مؤشرات تنافسية الاقتصاد لبلد ما يعتمد على ما تقدمه الصناعة التحويلية من القيمة المضافة التصنيعية في الدخل القومي. ومن المعلوم أن الجزائر احدى الدول النامية التي تعتمد سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من خلال العديد من مؤسسات دعم التنافسية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات، ونجد في هذا السياق المؤسسة الوطنية لتنمية المنتجات خارج قطاع المحروقات. لكن ذلك لا يعني أن الجزائر قد حققت نتائج ملموسة، وبالرغم من تحقيق بعض التقدم في هذا النمط إلا انه قد يكون غير كاف مع تطور التحديات المعاصرة مع تنامي العولمة الاقتصادية لذلك سوف نقوم بتحليل السياسات التصنيعية المعاصرة ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول النموذجية التي استطاعت أن تحقق تقدما من خلال تبنيها لأحدى استراتيجيات التصنيع الحديثة. وعليه يمكن طرح إشكالية المقال في التساؤل التالي: **ما هي استراتيجية التصنيع المثلى للتحول الى اقتصاد الميزة التنافسية المستدامة بالجزائر؟**

وسوف نجيب على هذه الإشكالية بالاعتماد على المحاور التالية:

1- تقييم إستراتيجيات التوجه إلى الداخل والى الخارج.

2- إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام.

3- إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية.

4- نظرة مستقبلة لإستراتيجية التصنيع وتحديث الصناعة بالجزائر.

أولا: تقييم إستراتيجيات التوجه إلى الداخل والى الخارج

يتحكم في نمط التنمية الصناعية للدول النامية عاملين هامين هما: الأول: طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثاني: بناء الصناعات الرأسمالية ومدى قدرة هذه الصناعات على تزويد مختلف قطاعات الاقتصاد القومي بالسلع الوسيطة وأدوات الإنتاج اللازمة.[1] في ظل هذه الظروف يبدو منطقيا أن تسلك الدول النامية مسلكا للتصنيع عن طريق إحلال الواردات أو سياسة التصنيع من اجل التصدير ولكن كلتا السياستين تواجه انتقادات عديدة وفيما يلي سنتطرق إلى شرح السياستين كما نشير إلى الانتقادات التي وجهة لكل منهما.

1- التصنيع من أجل إحلال الواردات: عندما تتبنى الدولة النامية عملية التصنيع، فإنها تبدأ بإنتاج سلع تحل محل الواردات. وتقوم بحماية هذه الصناعة بعدة وسائل، كفرض رسوم جمركية عالية وتحديد حصص الواردات، وتقديم إعانات للإنتاج المحلي كإعفائها من الضريبة. ويبرر ذلك بأن الصناعات المبتدأة لا تستطيع في البداية منافسة الصناعات القائمة المستقرة من قبل في الدول المتقدمة، ولقد اشترطت النظرية الاقتصادية أن تكون هذه الحماية محدودة المعدلات والزمن. كما بررت هذه الحماية بأن هذه الصناعات تقلل طلب الدول النامية على العملات الأجنبية.

ويدعم أنصار هذه الإستراتيجية رأيهم بالحجج التالية:[2]

أن الدول النامية التي حققت تقدما سريعا عن طريق التصنيع ابتدأت أولا باستيراد المواد نصف المصنعة، ثم قامت بتجميعها محليا. وفي المرحلة الثانية زاد الطلب المحلي على السلع النهائية، مما أدى إلى نمو الطلب على السلع الوسيطة المستوردة، وجعل إنتاجها محليا مبررا، وصولا لتحقيق التكامل الصناعي على مستوى الدولة.

أ- الطلب المحلي على السلع المستوردة ينمو بمعدل متسارع أكبر من الطلب على صادرات الدول النامية، وهذا ما يبرر أن تقوم هذه الدول بتصنيع السلع التي لا تستطيع استيرادها خاصة مع نقص العملة الأجنبية وبطء نمو الصادرات.

ب- تولد الصناعات المحلية فرص عمل كبيرة خارج الزراعة عن طريق مضاعف التشغيل، وهذا ما يمكن الدولة من تشغيل الأيدي العاملة المتوافرة في ظل ارتفاع معدل زيادة السكان.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه السياسة: أهمها التي وجهها كل من " سيتوفسكي "و" شنيتز " وآخرون لسياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات ما يلي:[3]

- تعمل الصناعات المحمية من قبل الدولة بغير كفاءة لانعدام المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج لديها.
- تعرض تلك الدول بمجرد إزالة العوائق على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج إلى عجز ميزان مدفوعاتها.
- تصاحب هذه السياسة ظاهرة تقييم سعر الصرف للعملة المحلية بأعلى من قيمته الحقيقية، مما جعل أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات في غير صالح التصدير.
- لم يؤدي التصنيع بهذه السياسة إلى تفعيل عمليات الربط الأمامي والخلفي في الصناعة الواحدة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم نمو الصناعات الوليدة بالقدر المفترض.
- وجود حدود لما يمكن تحقيقه من وفرة عن طريق إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة. وفرض قيود من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من سلع الاستهلاك الصناعي البسيط.[4]

يمكن القول انه بالرغم من الأسانيد والحجج التي تبرر نجاعة هذه السياسة من جهة ، والانتقادات التي تبين سوء تطبيق هذه الإستراتيجية من جهة أخرى حسب رأينا ستظل الحالة العامة صحيحة، وهي أن التصنيع بهذه السياسة (التصنيع بإحلال الواردات) مصحوبا بالحماية الملائمة هو السبيل إلى بداية تصنيع المجتمعات النامية. لكن يبقى السؤال المطروح في مطلع القرن الحادي والعشرين – الذي هو عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية بإشراف منظمة التجارة الدولية — هو كيف السبيل إلى بدأ التصنيع بدون الحماية؟.

2- التصنيع على أساس تشجيع الصادرات: تعتبر سياسة التصنيع هذه ليست بأحسن حال من سابقتها،بل ربما تكون العقبات والقيود التي تفرض أمامها أشد وأقصى. ويشدد أنصار سياسة التصنيع على أساس تشجيع الصادرات على أن من مزايا هذا المنهج اشتراطه تمتع الصناعات المعنية بالكفاءة واستفادتها من النمو المتحقق بفضل حرية التجارة والتعرض للمنافسة، وأهم الأسباب المؤيدة لهذا الرأي هي:[5]

أ- توسيع نقاط السوق الذي تباع فيه المنتجات المصنعة في الدولة المعنية. ذلك آن تصريف المنتجات لا يقتصر على السوق المحلية فقط، بل يتجاوزها إلى الأسواق الخارجية أيضا، مما يوفر تدفقا مستمرا للعملات الأجنبية.

ب- إنشاء الحجم الأمثل للمشروعات الصناعية، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير بغرض تخفيض متوسط تكلفة إنتاج السلعة الواحدة.

ت– استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، مما يزيد من رفاهية المستهلكين في كل من الدول المصدرة والمستوردة.

ث– عدم تشويه الأسعار للسلع المختلفة في الدول المعنية، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيق فيها.

أما الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة: أهمها ما يلي:[6]

- القيود والعراقيل التي تصنعها الدول الصناعية المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.
- المنافسة الحادة بين الدول الصناعية مما يصعب من مهمة الدول النامية.
- ضعف مستويات التقدم الفني والتكنولوجي والمهارات الفنية والقدرات التنظيمية للدول النامية.

3– التوفيق بين السياستين: لا يختلف اثنان في أن التصنيع على أساس تشجيع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار، لكن السؤال المطروح هنا هو مدى قابلية الجزائر لوضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق الفعلي وليس الشكلي. ومن جهة أخرى ليس ثمة مبررا يعتبر كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض أن ما تحقق احدهما يمنع تحقق الآخر. وقد تكون المقاربة الأقرب للصواب، لكن يجب التنبه في بداية عملية التصنيع إلى ضرورة التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطى الأولوية، كما يجب أن تكون لهذه الصناعات ميزة نسبية من جهة وإمكانية خلقها لمزايا تنافسية في المستقبل من جهة أخرى مما يمكنها من الوقوف أمام منافسيها وتلاؤمها مع الأسواق الديناميكية، وينبغي ألا تكون الحماية الموفرة لها مرتفعة أكثر من اللازم حتى لا تفقد كفاءتها، أو تخرج هذه الحماية عن شروط منظمة الأمم المتحدة للصناعات الناشئة. وهذا ما عملت به دول شرق آسيا في التصنيع التي تميزت عمليات التصنيع فيها في البداية باعتماد منهج الإنتاج المحلي الذي يحل محل الواردات، وبعد أن تشبعت الأسواق المحلية بالإنتاج المحلي اعتمدت الدول الآسيوية على تشجيع الصادرات.

ثانيا: إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام

تسعى الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة المتمركزة على رأس المال الفكري استخداما للاعتماد على الذات كفكر تنموي، بحيث لا يتم الالتجاء إلى المصادر الخارجية لتمويل رأس المال البشري إلا بعد استنفار الاستغلال الأمثل للموارد الداخلية، ويتحقق تراكم الرأس المال البشري من خلال زيادة المهارات الفنية والإمكانات المهارية لدى الأفراد في إطار قانوني واضح لخلق المنافسة الداخلية والتوجه إلى الأسواق الخارجية ومنافستها لتقليل التشوهات السعرية حيث تراكم أصول المجتمع الإنتاجية تعد آلية هامة من آليات النمو الاقتصادي. كما يتطلب عند تخصيص أصول القطاع العام إيجاد وسائل فنية للتعامل مع العمالة التي ستتأثر بالخصخصة على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد، والأهم في هذا المقام التعامل مع أهم حلول المدى البعيد وهي (التعليم، الصحة، التدريب، البطالة) لتأثيرها المباشر على التراكم والتنمية المستدامة مرورا بالاعتماد على الذات مدخلا لو استغل لحققت البلاد النامية نمو يكفي لعلاج المشكلات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.[7]

الاعتماد على الذات إذا هو مدخل تنموي لحل المشاكل الهيكلة، ولا يعني ذلك الاكتفاء الذاتي أو الانغلاق على العالم الخارجي ولكن الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والطبيعية المتاحة قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية. يزدادا دور الدولة بعد الخصخصة في الإنفاق على التعليم والصحة والتدريب حيث أنها قادرة على تغيير نوعية التعليم بأدواتها القانونية والسيادية استشرافا لمتغيرات سوق العمل ولمدي ملائمة الإمكانات الموجودة لمتطلبات توجه المنظمات الدولية لمعايير الجودة السلعية والخدمية. إذا لا مناص أن تلعب الدولة دورا كبير في

الإنفاق العام في تكوين رأس المال الفكري لتحقيق المردود النفعي من الاستثمار في ذلك المجال التي يحجم عنها القطاع الخاص لطول فترة تفريخ الاستثمار، كما أنها بتشجيع التكنولوجيا كثيفة العمل تكون قادرة على استيعاب القوة العاملة الوافدة من المناطق الحضرية والريفية بعد زيادة مهارات العمالة التي كانت مهمشة للدفع بها في منظومة اقتصادية واجتماعية شاملة للتوسع في الصناعات الصغيرة والصناعات الغير تقليدية كالسياحة والخدمات والصناعة المعلوماتية دفعا لتكون مستعدة لسياسات تحرير الأسواق والمشاريع ويبقى دور الدولة حيويا وهاما حاميا للثروة البشرية من خلال الحوافز المالية والقانونية وتمديد شبكات الأمن الوظيفي.

وتعتبر المساعي التي تبذلها الدول النامية في إطار المسميات المختلفة مثل مجموعة دول عدم الانحياز، والحوار الجنوب – جنوب وشمال – جنوب ....، تمثل خطوة هامة فيما تسعى إليه من تنمية مستدامة اعتمادا على الذات مع مطالبة الدول المتقدمة لتتفهم مسعى الدول النامية في هذا الشأن.[8]

وما نخلص إليه من كل هذا هو أن الاعتماد على الذات قاطرة هامة للسبل الدافعة للتنمية المستدامة من خلال:[9]

أ– العمل على زيادة التراكم من خلال قدرة محلية صناعية وزراعية ذاتية للقطاعات السلعية.

ب– البحث على أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار الإجباري والاختياري.

ت– إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية.

ث– تنمية نظم المعلومات وتحليلها وقراءتها بدقة متخصصة لاتخاذ القرارات المرنة السريعة.

ج– تعبئة الموارد المحلية من خلال تعديل هيكل حوافز الإنتاج والادخار وترشيد الإنفاق وتعديل نظم الضرائب وإجراءات الحماية للصناعات الوطنية.

ح– تشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالمعايير الدولية القياسية للجودة.

خ– الاهتمام بالعنصر البشري الإداري والمهني والتقني وتنمية التوسع في المشروعات كثيفة العمل لامتصاص القوى البشرية وتقليل اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية في نقل التكنولوجيا غير متوافقة مع الأهداف المحلية.

د– تحديد واضح للخريطة الصناعية ودور الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

الاعتماد على الذات نمط تنموي يعمل على إحداث التراكم الداخلي ليساعد على التغير الهيكلي لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون تضحية اجتماعية.

ثالثا: إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية

تعتبر هذه السياسة من إفرازات العولمة وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بسبب زيادة القدرة التنافسية في كثير من الدول إضافة إلى التقسيم والتفتيت الرأسي للعمليات الإنتاجية التي اتبعتها الشركات المتعددة الجنسيات جعلتها تعيد صياغة إستراتيجيتها الصناعية وتمحورت حول التحديث التكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة لكل مكون للمنتجات والخدمات بدلا من التركيز على القيمة المضافة الصناعية للسلعة ككل. من هنا ظهرت فكرة سلاسل القيمة المضافة أو السلاسل العالمية لتطوير وتنمية قيمة المنتجات لجذب الصناعات الوطنية والدول النامية نحو نظام العولمة الجديد.

1- الملامح الرئيسية لهذه العولمة: تتمثل فيما يلي:[10]

أ- تحرير التجارة وفتح الأبواب لتدفق الاستثمارات.

ب- تسارع خطى النمو المطرد التكنولوجي.

ت- انتشار شبكات الإنتاج المتكاملة.

ث- التكامل الأمامي والخلفي بين الأسواق لكافة المنتجات والأسواق الخدمية.

ج- تدعيم وتعزيز القدرات التقنية والتركيز على خفض الكلفة وزيادة جودة المنتجات والخدمات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن من لا يلتحق بسياسة شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة فقد لا يلحق بركب التقدم الصناعي ويفقد أي دور في مساهمات القيمة الصناعية العالمية وبرهنت احدى الدراسات المقارنة عام 2002 لـ " Feenstra " أن تكلفة المنتجات في هونج كونغ تنخفض بنسبة 16% لمن يتبع سياسة السلاسل العالمية عن النظراء خارج هذا النظام. ويعود تخفيض التكاليف وتعظيم العوائد في الأساس إلى استثارة عوامل المزايا النسبية للتخصيص الإنتاجي وتنميتها إضافة إلى عدم تحمل الشركات كامل تكلفة التطوير والبحوث حيث تتحملها الشركات الكبرى القائدة لمجموعة السلسلة التي تلتحق بها الشركات المحلية المنتجة وتعمل ضمن سلاسلها بتبعية منظمة.

2- مفهوم السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات: تقوم هذه الفكرة على الاستفادة الإستراتيجية العالمية من مختلف الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتبطة بسلسلة واحدة للانتفاع من التطور والتحديث التقني والإنتاجي للصناعات المؤهلة بالارتباط بالسلاسل لتطوير قيمتها والسلاسل العالمية هي عملية تتابعيه للمشروعات ذات القيمة الصناعية المضافة بغية دعم وتوصيل تلك المنتجات والخدمات بشكل مرضي إلى المستخدم النهائي.[11]

3- شبكات الإنتاج العالمية: تعتمد فكرة الشبكات الإنتاجية العالمية على كيفية ربط منتجات السلاسل العالمية تحت راية شركة واحدة تنظم العمليات الإنتاجية بمعايير ومواصفات تحددها إستراتيجية تلك الشركة والنمط التكنولوجي المستخدم من قبل تلك الشركة وبطبيعة الحال تستفيد الكيانات المرتبطة بتلك الشركات بنقل وتملك التكنولوجيا من مواطنها ومراكزها إلى مراكز توظيف الصناعات، اعتمادا على ذلك فان مفهوم الشبكات الإنتاجية هي عملية منظمة لإيجاد علاقة بينية بين مجموعة كيانات لتنصهر داخل كيان اكبر يحدد الإستراتيجية والسياسات وعمل كافة الكيانات تحت مظلة ذلك الكيان الأكبر. وتتميز شبكات الإنتاج بالاعتماد على المعرفة الكثيفة وليس شرطا أن تتعامل الشركة قائدة شبكات الإنتاج من سلسلة إنتاجية واحدة ولكن قد تتعامل مع العديد من السلاسل العالمية. لقد خرجت السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية وليدا من رحم سياستي التدويل الاقتصادي والعولمة الاقتصادية وان كان التدويل قاد عملية انتشار الأنشطة الاقتصادية خارج مراكزها الأصلية فان العولمة تعتبر الصياغة العملية والتطبيق الفعلي للتكامل والتعاون الوظيفي بصرف النظر عن الشروط المتكافئة أو الشروط المجحفة.[12]

لقد أضحت السلاسل العالمية مدخل استراتيجي للتركيز على العلاقات الاتصالية للاقتصاد في ظل العولمة التي مرت بمرحلتين هامتين:

أ- تدويل الاقتصاد من خلال تكامل الأسواق وإعادة توطين الأنشطة العالمية.

ب- تجزئة الأنشطة وانتقالها خارج الشركات الأم جغرافيا وإعادة توطينها بمراكز أخرى.

وفيما يلي نعرض شكل لسلسلة قيمة المنتجات:

الشكل رقم (01): سلسلة قيمة المنتجات (سلسلة القيمة المبسطة)

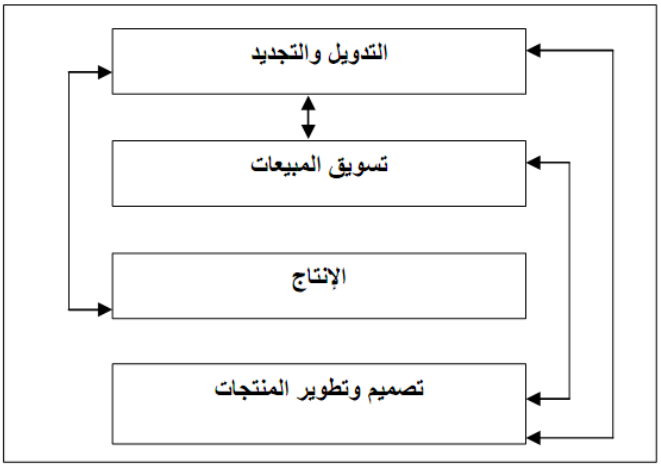

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 53. بتصرف

4- خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وأهداف الشركة القائدة:[13] **تتمثل خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات في الأتي:**

أ- وجود شركات قائدة محورية تقود وتنظم العمليات الإنتاجية وعلاقات الكيانات المشتركة بالسلاسل.

ب- الشركة القائدة تتمتع بالشهرة التجارية وصاحبة أسماء وعلامات تجارية بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية والخبرات التقنية والتكنولوجيا.

ت- الربط البيني مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مناطق الدعم الفني والتقني.

ث- التكامل والتعاون بين كافة العمليات التجارية وتقاسم وتشاطر المعلومات بين الكيانات المختلفة.

ج- تقاسم المخاطر والمنافع إزاء تحديد الأهداف المشتركة.

ح- افتراض علاقة طويلة الأجل مبنية على الثقة المتبادلة والالتزام بمعايير التعاون المتفق عليها.

أما أهداف الشركة القائدة فهي:

أ- تخفيض التكلفة وتطوير جودة المنتجات لتعظيم الربحية.

ب- التركيز على الأنشطة الرئيسية المصاحبة للتكنولوجيا مع نقل الأنشطة الغير ضرورية لها إلى منتجين آخرين بغرض تحقيق المرونة وتعظيم الكفاءة.

ت- سهولة التعامل مع تطبيقات تقنية المعلومات.

ث- ضمانات طويلة الأجل لضمان الحصول على الموارد الامدادية من موردين مرتبطين بالسلسلة في الوقت المناسب لضمان استمرارية العملية الإنتاجية.

ج- الظروف السياسية والمؤسسية الدافعة والطاردة.

5- نماذج السلاسل العالمية وصور التعاون بين سلاسل القيمة:[14] **وتشمل نماذج السلاسل العالمية:**

أ- نموذج التصدير دون وجود أية عمليات محلية إنتاجية.

ب– تغطية الأسواق الخارجية من خلال عمليات إنتاجية محلية باستثمارات مباشرة أجنبية.

ت– نقاط إنتاجية تجميعية تتميز بانخفاض تكلفة العمل وعناصر الإنتاج.

ث– نموذج مختلط يجمع النماذج السابقة.

وتقسم السلاسل العالمية بحسب درجة الانتفاع من الإنتاج ووجود السلعة إلى نوعين هامين:

أ– سيطرة المشتري: يتحكم في هذا النوع المشترون الكبار من خلال التدخل في العمليات الإنتاجية والرقابة عليها وتحديد المواصفات الإنتاجية والسياسات التسويقية. والمنتجون يحرصون على الحفاظ على العلامات التجارية لمنتجاتهم من خلال حماية الملكية الفكرية وتزايد نشاط البحوث والتطوير.

ب– سيطرة المنتج: يتحكم كبار المنتجين في السلسلة في أنماط التكنولوجيا الهامة الضرورية للمنتج النهائي ويقومون بعملية التنسيق فيما بين عناصر السلسلة لرفع الكفاءة ومساعدة الموردين والمستهلكين على حد سواء، يصلح هذا النوع من السلاسل للصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجيا ومناسب في الدول النامية كالجزائر التي تنوي التوسع في صناعات السيارات والالكترونيات والاتصال وغيراها.

أما صور التعاون بين سلاسل القيمة فهي خمسة صور:

أ– علاقة الأسواق: حينما لا تجمع العلاقات الشخصية للبائع والمشتري وتنصب العلاقة على الأمور التجارية البحتة مثل السلع الأولية.

ب– علاقة الرقابي المحسن للمواصفات: يحدد المشتري معايير قياسية ومواصفات البائع المنتج بتنفيذها ويتعهد بذلك البائع أن يلعب دور المراقب على الجودة ويتحمل كامل المسؤولية لتسليم المشتري المنتجات والخدمات خالية من أية عيوب ويتحمل نظير ذلك الالتزام بتكلفة الميكنة والآلات اللازم للرقابة على الإنتاج.

ت– العلاقة الاعتمادية: وتقوم على الاعتماد والثقة بين البائع والمشتري نتيجة السمعة التي يحظى بها كلاهما.

ث– العلاقة المفيدة: يعتمد صغار البائعين بشكل كبير على كبار المشترين فيتحملون تكلفة كبيرة في سبيل الحفاظ على مكانتهم وهذا النوع يتميز بدرجة كبيرة من الرقابة من خلال الشركات قائدة السلسلة.

ج– العلاقة الهرمية: تحديد العلاقة التكاملية بين أطراف السلسلة من الكيانات المختلفة وتحديد الأدوار لكل منهم لتنفيذ المواصفات المتعارف عليها داخل السلسلة بقيادة الشركة القائدة.

يتبين من خلال ما سبق العلاقات المختلفة التي تهتم ببناء نظرية إدارة سلسلة قيمة المنتجات استنادا على العناصر الثلاث التالية:

- تعقيد تدفق المعلومات.
- الوصف والتوصيف الكودي.
- القدرات على التوريد.

رابعا: نظرة مستقبلة لإستراتيجية التصنيع وتحديث الصناعة بالجزائر

1- الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية في التصنيع: بتحليل تجربة بلدان آسيا الناهضة (ماليزيا، سنغافورة، وتيلاندا بشكل خاص) ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها يتبين لنا، انه يقتضي الأمر البدء بموجة ثالثة من عمليات الإحلال محل الواردات، ولكن ذات محتوى إنتاجي وتحديثي متقدم، حيث مازالت هناك مجالات واسعة لتوسيع وتعميق الهيكل الصناعي في تلك البلدان. ولقد نجحت كوريا الجنوبية من جانبها في تحويل الصناعات التي تم إحلالها محل الواردات إلى صناعات ذات قدرة تنافسية عالية، من خلال دمج المراحل العليا من إستراتيجية الإحلال محل الواردات بعمليات النشاط التصديري، باعتبارهما جزءا من متصل تصنيعي واحد. وكل ذلك يشير إلى الحدود التاريخية لاستمرار اعتماد عمليات النمو في الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع، في المستقبل، على الصناعات التصديرية القائمة على تجميع وتصنيع المكونات، في ظل سوق محلية محدودة الحجم، وفي ظل سوق دولية تتسم بالتنافسية العالية والمنافسة الشرسة.[15] ويوضح الشكل الموالي العلاقة الدينامية بين " التعمق التصنيعي " و" الأداء التصدير "

الشكل رقم (02): العلاقة الدينامية بين " التعمق التصنيعي " و" الأداء التصدير "

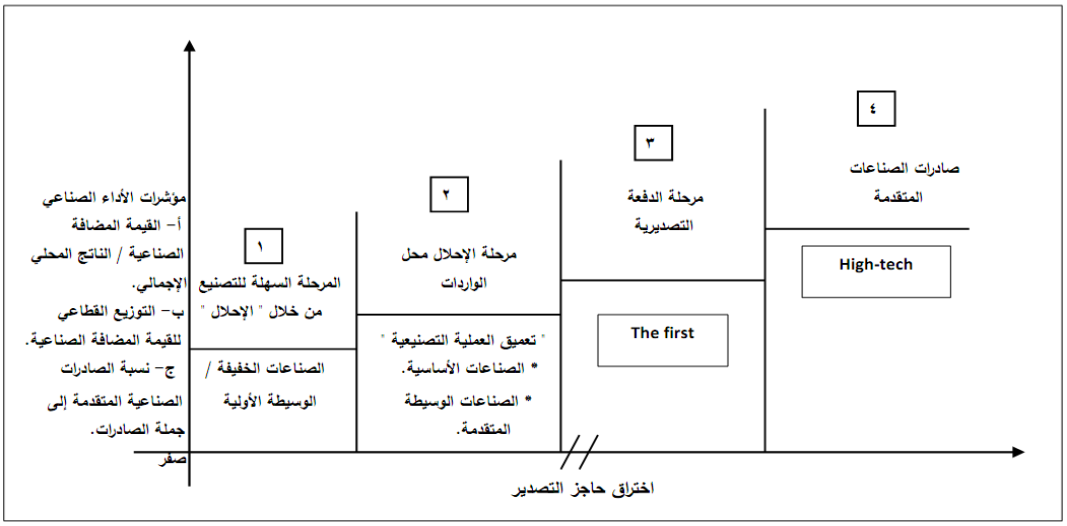

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

ولعل الحل يكمن، في حالة تلك البلدان، كما هو في حالة غيرها من البلدان النامية وعلى رأسها البلدان العربية التي من بينها الجزائر حالة دراستنا، بتكوين ما يسمى بمثلثات النمو، بين مجموعة من البلدان المتجاورة لإنشاء صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية محليا وعالميا، ويسهل ذلك في بلدان جنوب شرق آسيا مثل (اندونيسيا – سنغافورة – ماليزيا) من خلال دمج الطاقات والمهارات البشرية والإدارية والتقانية في نسيج صناعي وحيد، وهذا ما ينطبق مثلا على (الجزائر – المغرب – تونس) إذا أخذت بمأخذ الجد. وتمثل هذه المثلثات صيغة مبتكرة للتعامل مع الاقتصاد العالمي، في ظل عمليات العولمة المتصاعدة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من مقومات السياسة الاقتصادية والإنمائية المستقلة. كما أن قيام هذه المثلثات التنموية يساعد على حل مشكلة ازدواجية وثنائية الهياكل الاقتصادية بين فروع النشاط القائمة على الإحلال محل الواردات، من ناحية، وقطاع الصناعات التصديرية، من ناحية أخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، تساعد هذه المثلثات على تنمية التجارة البينية، فيما بين بلدان الجنوب، وتقلل من التداعيات السلبية لتقلبات الطلب في السوق العالمية. من ناحية أخرى، فان عمليات التعاون الإقليمي سوف تساعد على التغلب على المشاكل التي تواجهها البلدان النامية، في مواجهة التحرير

التجاري الشامل للأسواق، التي سوف تبدأ مع انتهاء فترات السماح للبلدان الموقعة على اتفاقية "O.M.E"، ففي ظل مثلثات التنمية، فأن الفضاء الاقتصادي الأوسع، سوف يساعد على تحسين نوعية المنتجات ودرجة تنافسينها، نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق.

2- سياسات تعزيز القدرات التنافسية داخل الصناعة: لقد انتهجت العديد من الدول النامية إستراتيجية التوجه نحو التصدير التي بنيت على التصدير أولا واستتبعتها سياسة تحقيق فوائض التصدير والتي ارتكزت على التصدير المجدي اقتصاديا، لتحقيق قيم مضافة للدخل القومي، وما قنعت بتلك السياسات حتى شرعت باستحداث سياسة العلامة التجارية الوطنية تحت شعار الوطنية تعزيزا للقدرة التنافسية وانصهار الشركات المصدرة مع الدولة لخلق اسم تجاري للدولة ككل بدلا من العلامة التجارية الفردية، مثلما الحال هو في اليابان بحيث تتيح الشركات اليابانية سيارات متنوعة تحت أسماء تجارية مختلفة حاز كل منها على سمعة تجارية كبيرة، هذا ما خلق علامة تجارية لليابان....

قد تزداد معدلات التصدير وفوائضه من خلال تخفيض الأجور وخفض تكاليف عناصر هامة تؤثر سلبيا على الجودة أو من خلال تخفيض أسعار صرف العملات أو مخالفة معايير الإنتاجية القياسية، إلا أن معيار نجاح القدرة التنافسية الحقيقي لا يعني زيادة الحصة السوقية وتزايد معدلات النمو التصديري ما لم يكن مشفوع بتحسين وتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات والخدمات وإدخال أنماط تكنولوجية جديدة وإجراء تحسينات مناسبة على التكنولوجيا القائمة والقدرة على استغلال امثل للطاقة بتنويع المنتجات ذات الجودة العالية لتحقيق سريع لنقاط التعادل الإنتاجية مما ينعكس على سياسات الأجور وتحقيق معدلات عالية للقيمة المضافة الصناعية.[16]

3- عوامل تشجيع تحديث الصناعة الجزائرية: بات الشغل الشاغل للاقتصاديين النظر في كيفية تطوير وتحديث القدرات الصناعية لإحداث التحديث الصناعي لإحالة المجتمع من الاقتصادات القائمة على الأنماط الصناعية التقليدية إلى مجتمع معرفي يعتمد على الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات قائما بشكل أساسي على المعلومات والمعرفة، بحيث ينظر إلى المعرفة بأنها القدرات المستثارة لاتخاذ قرار فكري أو مادي في حين ينظر إلى المعلوماتية بأنها الشكل النهائي للبيانات التي تسهم في إنتاجها المعرفة. وتعتبر الجزائر احد الدول النامية التي يجب عليها أن تحذو هذا الحذو كما اشرنا في المبحث السابق بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي الصناعي الجديد، ولإحداث هذا التحديث نطرح العوامل التي تشجع ذلك:[17]

أ- البنية الأساسية التكنولوجية:

- تشجيع التكامل الصناعي.
- توفير الاستثمارات اللازمة لاستمرارية تسهيلات ووسائل التحديث الصناعي.
- المسوحات المستمرة للتكنولوجيا لإجراء عمليات التحديث والتطور ولاختيار التكنولوجيا المناسبة.
- تدبير التمويل اللازم لتحسن جودة الإنتاج.

ب- المهارات البشرية:

- مهارات تحويل الأفكار البحثية إلى منتجات مبتكرة.
- نقل المهندسين والفنيين من مجالات البحث إلى المجالات التطبيقية الإنتاجية لربط عمليات البحث بالجوانب التطبيقية.
- تشجيع التعاون الكامل بين العاملين بالقطاعات الإنتاجية المختلفة لتطوير وتنمية مستويات المهارة لدى العاملين.

ج– أطر مؤسسية:

– توافر المعلومات، والتعاون والتكامل المعرفي للصناعة الواحدة.

– تحديد مواصفات معرفية ومعايرة دقيقة.

– الالتزام بالتحديث التكنولوجي، والإلمام بارتفاع معايير الجودة.

– تقديم حوافز لتشجيع عملية التحديث.

– التنويع الإنتاجي من خلال التكامل الأفقي بين الكيانات الصناعية.

– إيلاء اهتمام كبير بالتكنولوجيا ضمن مناهج التعليم.

– تحرير التجارة لاستيراد التكنولوجيا للمجالات الصناعية.

– إنشاء المدن العلمية المتكاملة وحاضنات التكنولوجيا والقرى الذكية.

– تصميم الخطط قصيرة وطويلة الأجل لتنمية وتطوير التكنولوجيا والمدن حاضنة التكنولوجيا.

– طبع الإصدارات العلمية والأبحاث بشكل دوري.

– تحديد هدف قومي تتمحور حوله كافة الجهود الرسمية والأهلية والقطاعات المنتجة ألا وهو إحالة المجتمع إلى مجتمع معرفي من خلال خطة قومية.

الخاتمة:

إن الخطى السريعة للتحول التكنولوجي في مطلع التسعينات والتي زادت حدة سرعتها حاليا، وتزايد أهمية البحث والتطوير والصناعات التي تعتمد على المعرفة من اجل التنافس في الأسواق العالمية، كل هذا أدى إلى تغير طبيعة النشاط الصناعي واستراتيجياته، وذلك من خلال عمل التكنولوجيا على إنتاج منتجات وأسواقا ومؤسسات وقيما جديدة، وهذه التكنولوجيا على خلاف سابقتها يمكن الوصول إليها على نطاق واسع وبأسعار رخيصة نسبيا، لكنها متغيرة بخطى سريعة جدا. وحلت البرمجيات محل المعدات بوصفها المكون الرئيسي للكفاءة المحسنة والميزة التنافسية، وتحل المواد المخلقة محل الموارد الطبيعية في معظم عمليات الإنتاج، مما نتج عنه انحسار في كثافة الموارد الطبيعية في المنتجات. هذا ما يدعوا إلى دراسة امكانية تبني تحديثات دورية على مستوى السياسة والإستراتيجية الصناعية بالجزائر بما يتماشى مع متطلبات منطق اقتصاد المزايا التنافسية المستدامة.

المصادر والمراجع :

[1] – أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مصر، 2008، ص 158.

[2] – محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 52 – 53.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 53.

[4] – أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[5] – محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[6] – أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[7] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 30 – 32.

[8] – أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[9] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 40 – 41.

[10] – نفس المرجع السابق، ص 48 – 49.

[11] – نفس المرجع السابق، ص 50.

[12] – نفس المرجع السابق، ص 51 – 52.

[13] – نفس المرجع السابق، ص 55

[14] – نفس المرجع السابق، ص 56 – 61.

[15] – محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[16] – إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[17] – نفس المرجع السابق، ص 133 – 134.